باب النهر وما لا عليهم كرية من اة الى آخره بالخصص وفتح دكوله
الشرب بلا ارض هذا استحسان والقياس ان لا يصح لانه مجهول
جهالة لا تفضي الى علام ووجه الاستحسان انه يمكن ان يملك بغير
ارض بالارث والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب
فيبقى له الشرب وحده وهو غير معتوب عنه فتفع الدعوى و
وان اختصم قوم في شرب بينهم قسم بقدر اراضيهم وسقي
الاعلى منهم من سكر النهر وان لم يشرب بدونه الابر ضاهم وكل
منهم من شق النهر منه ونصب الرحى او دالية او جسر اعليه
بلا اذن شريكه الارحى وضع في ملكه بان يكون بطن النهر
وجانباه ملكه وللآخر حق التسييل ولا يضر بالنهر ولا بالماء
ومن توسيع ثم النهر ومن القسمة بالايام وقد كانت بالكوى
هي جمع الكوة وهي روزن البيت اسنعيرت للنقبة التي
يجري الماء فيها الى المزارع والجداول وانما منع لان القديم
يشترك على قدره ومن سوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها
منه شرب لانه اذا تقادم العهد يستدل به على انه حق ثابت
الارض والشرب يورث ويوصى بالانتفاع ولا يباع ولا يوهب
ولا يتصدق ولا يجعل مهرا او بدل صلح ولا يضمن
من ملاء ارضه فتشرب ارض جاره او غرقت ولا من سقى
من شرب غيره قال الامام البزدوي رجل له شرب نزيا
بان سقى ارضه بشرب غيره ضمن ونقصه ضمان الشرب على ما ذكر
الامام السرخسي في المبسوط انه ينظر بكم يشتري لو كان بعيدا
وقال الامام المعروف بخواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى كذا في
الخلاصة كتاب الاشربة الشراب في اللغة

في اللغة اسم لكل ما يشرب من المايعات وفي اصطلاح الفقهاء
وما حرم شربه وكان مسكرا حرم لحرم وهي التي من ماء عنب
غليا واشتد هذا الاسم خص هذا الشراب باجماع اهل اللغة
وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه مشتق من خامرة
العقل وهو موجود في كل مسكر انما سمي خمرا لتخمره اي لمخامرته
العقل ولو سلم ذلك مرة لكن وضعها شخصي لا نوعي كالبيع
فانه اسم خاص بالكوكب لا لكل ما ظهر وان كان التسمية باعتبار
معنى الظهور هذا ما هو الظاهر من الهداية واما ما قيل
ان اللغة لا يجري فيها القياس فلا يجدي نفعا ههنا لما عرفت ان
مقتضى الخصم غير هذا وقذف بالزبد وعند هما اذا اشتد
اي صار مسكرا لا بشرط قذف الزبد ثم ان عينها حرام وان
قلت ومن الناس من قال السكر منها حرام لا عينها وهو مردود
بان الله تعالى سماها رجسا وعليه اجماع الامة ثم انها نجس
نجاسة غليظة كالبول وبكفر مستحلها وسقط تقومها فحق
المسلم لا مالية بها عنها ويحرم الانتفاع بها ويجب اراقتها وان
لم يسكر ولا يؤثر فيها الطبخ ويجوز تخليلها خلافا للشافعي
هذه عشرة احكام كالطلاق وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل
من ثلثيه هذا على وفق ما في الهداية وقال صاحب التحفة
انه اسم للمثلث وهو المطبوخ من ماء عنب بعد ما ذهب
ثلثاه وبقي الثلث وصار مسكرا او ما طبخ من ماء العنب
فذهب منه اقل من الثلثين وصار مسكرا اسم الباذق
وبوافق هذا ما في الحقائق وغلط من غلط فيه وتفيع التمر
فانه يقال له السكر لان السكر هو الذي من ماء الرطب بعد ما غلا

نجم الذي ظهر وطلع صباح

Copyright © King Saud University